



## أوراق سياسات في عمالة الاطفال

### أ.م. د. ليلي بديوي خضير\*: عمالة الأطفال: هل من حد لتناميها في العراق؟

#### المقدمة

تُعدُّ ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتي عانت منها ولا تزال الاقتصادات النامية. وتمسُّ هذه الظاهرة شريحة مهمة من المجتمع ألا وهي شريحة الأطفال والتي تعد نواة لبناء مستقبل أي بلد وتطوره حيث يعرّف علماء النفس الطفل بأنه الكائن الذي لم ينضج بيولوجيا ونفسيا واجتماعيا.

إن ظاهرة عمالة الاطفال تتمثل بممارسة الاطفال الذين هم دون سن العمل للنشاط الاقتصادي بطرق مختلفة لا تقتصر على تشغيل الأطفال الذكور فقط بل تشمل الاناث أيضًا. تصنف عمالة الأطفال بأنها شكل من اشكال النشاط الاقتصادي التي تمس بكرامة الطفل وتضر بنموه الطبيعي والجسدي والنفسي وتعرضه للأذى الصحي والنفسي والعنف اللفظي والبدني وأحيانا للتحرش الجسدي والاعتصاب.

يسلّط هذا المقال الضوء على هذه الظاهرة من خلال استعراض الجوانب المتعلقة بالقوانين والاتفاقيات التي تحمي الأطفال وتحدد حقوقهم دوليا ومحليا، فضلا عن تناول بعض الجوانب المتعلقة بتنامي هذه الظاهرة في العراق والمخاطر المترتبة عليها والآثار الناجمة عنها، وفي الختام تدرج عددًا من المقترحات لمعالجتها.

#### أولاً: الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية لحماية الأطفال

من المناسب البدء باستعراض بعض الاتفاقيات الدولية والجوانب القانونية المتعلقة بظاهرة عمالة الأطفال والتي تعد واحدة من أبرز الظواهر التي شغلت اهتمام المنظمات الدولية والاقليمية والمحلية حيث سنت القوانين والقرارات لمنع وتقليص وتقييد هذه الظاهرة بهدف الحفاظ على سلامة الأطفال وتمتعهم بالطفولة الطبيعية. ومن ضمن الاتفاقيات التي تعرف عمل الأطفال وتنظمه:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عمل الأطفال في الدول العربية دراسة نوعية وكمية، جامعة الدول العربية واخرون، ط1، 2019، ص26.



## أوراق سياسات في عمالة الاطفال

اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام رقم (13) لعام 1973. والتي ألزمت الدول الأعضاء بتحديد الحد الأدنى لسن العمل على أن لا يقل عن 15 سنة؛ أما البلدان الأقل تطوراً فحدده بـ 14 سنة.

وحددت في المادة (3) أن لا يقل الحد الأدنى لسن العمل عن 18 سنة في الأعمال الخطرة مع إمكانية تخفيفه إلى سن 16 سنة. واشترطت على (عدم جواز أن يكون بدء سن العمل أدنى من سن إنهاء الدراسة الإلزامية).

### 1- اتفاقية منظمة العمل الدولية 182 في 1999

تناولت الاتفاقية عدة أمور من بينها:

- الأطفال لغاية 18 سنة.
- حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال.
- عرفت اسوأ اشكال عمالة الأطفال إذ قسمتها إلى أربع فئات حسب المادة (3) وهي:
  - استخدام الأطفال في تجارة المخدرات.
  - الأعمال التي تضر بصحتهم وسلوكهم الأخلاقي.
  - بيع الأطفال والاتجار بهم وعبودية الأطفال.
  - استخدام الأطفال لإنتاج اعمال وعروض اباحية.

### 2- اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل 1989

تنص الاتفاقية على ضرورة أن تتخذ الدول الأعضاء في الامم المتحدة التدابير التشريعية والادارية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية التي تكفل حماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي ومن أي عمل يعرض الطفل للخطر او يتعارض مع تعليمة او يلحق الضرر بصحته او نموه البدني او العقلي او النفسي او المعنوي او الاجتماعي، وعليه نصت الاتفاقية على اعتماد الدول الأعضاء حد أدنى لسن العمل ووضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه وفرض عقوبات او اجراءات مناسبة لضمان تنفيذ هذه المادة بفعالية. وقد تضمنت الاتفاقية بروتوكولين اختياريين لأسوأ اشكال عمل الأطفال تتمثل في:

- مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة.
- الاتجار بالأطفال وبغاءهم واستعمالهم في العروض الإباحية.



## أوراق سياسات في عمالة الاطفال

### 3- الحماية القانونية للطفل في العراق

ألزم الدستور العراقي لعام 2005 سلطات الدولة متمثلة بالحكومة في المادة (30) أن توفر للأسرة والطفل بصورة خاصة الضمان الصحي والاجتماعي والمقومات الاساسية للحياة الكريمة.

أما بالنسبة لقوانين العمل في العراق فقد ركزت على تحديد سن العمل وأبرز الأعمال التي يسمح للأحداث بها. ويمكن إدراج قوانين العمل كالتالي:<sup>2</sup>

1- نظم هذا الأمر وفقاً لقانون العمل رقم (151) لسنة 1970 ونظام تشغيل وتنظيم عمل الاحداث رقم (37) لسنة 1970 والذي تم الغاءه في عام 1987 ليحل محله قانون العمل العراقي رقم (71) لسنة 1987 والذي يسمح في المادة (90) بتشغيل الأطفال الذين بلغوا الخامسة عشر من العمر.

2- الفقرة 1 من التشريع الدستوري (42) لسنة 1990 يسمح للأطفال الذين لا تقل اعمارهم عن الثانية عشر من العمر للعمل في مشاريع القطاع الخاص والمختلط والتعاوني والذي يبدو أنه جاء نتيجة للحصار الاقتصادي والصعوبات المتعلقة بتوفير متطلبات العيش للعائلة العراقية.

3- المادة (90) لسنة 2004 وبالرقم (89) الذي حدد الحد الأدنى لسن العمل بـ (15) عام.

4- أكد قانون العمل العراقي رقم (37)

لسنة 2015 في مادته السابعة التي حددت الحد الأدنى لسن العمل بـ (15) عاماً ونصت المادة (95) من القانون على أن يحظر تشغيل الاحداث او دخولهم موقع العمل خصوصاً الأعمال التي تضر بصحتهم وسلامتهم واخلاقهم وادرجت الأعمال الممنوعة على الأطفال بما يأتي:

- العمل تحت الأرض وتحت سطح الماء وفي المرتفعات والاماكن المحصورة.
- العمل بالآليات ومعدات وادوات الخطر.
- العمل في بيئة غير صحية تعرض الاحداث للخطر.
- العمل في ظروف صعبة ولساعات طويلة.
- يحظر ممارسة الأعمال الليلية والمختلطة.

<sup>2</sup> قاعدة التشريعات العراقية، مجلس القضاء الاعلى، جمهورية العراق، على الموقع الالكتروني: [Iraqid.hjc.iq](http://Iraqid.hjc.iq)



## أوراق سياسات في عمالة الاطفال

### ثانيا: أسباب الظاهرة واشكال عمالة الأطفال في العراق

#### 1- أسباب عمل الأطفال

- في الوقت الذي تعددت الأسباب التي تدفع الأطفال إلى العمل فقد يتجه الطفل إلى العمل لتأمين مبالغ مالية للأسرة التي ينتمي لها، وفي بعض الاحيان يعمل الطفل للإنفاق على نفسه لتوفير نفقات معينة لا تستطيع الاسرة تحملها. يمكن ادراج اهم الأسباب بما يأتي:<sup>3</sup>
- انتشار بعض القيم والتقاليد التي تشجع عمل الأطفال كوراثة مهنة العائلة.
  - النزاعات والحروب والتهجير للعوائل التي ادت إلى فقدانهم مصادر دخلهم.
  - الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة للأسرة ك وفاة الأب او انفصال الأب والام او بسبب مرض الأب او قد يكون الأب متعاطيًا للمخدرات مما يضطر الطفل إلى العمل لتوفير حاجة الاسرة من الغذاء.
  - النظام التعليمي غير الجاذب للأطفال كاتباع اساليب تعليمية متخلفة وعدم توفر الدعم المادي لطلبة المدارس ونظام التغذية المدرسية مما ادى إلى التسرب المدرسي.
  - عدم وجود نظام حماية اجتماعية فعال لتأمين احتياجات الأطفال.
  - عدم فعالية التشريعات القانونية التي تحد من عمل الأطفال.
  - انتشار الفقر والامية بين اهالي بعض المجتمعات وعدم وعيهم بالآثار السلبية والضارة الناتجة عن عمل الأطفال في سن مبكر.
  - الديون المتراكمة للأسرة وكبر حجم الاسرة.
  - زيادة الهجرة الحضرية.
  - ارتفاع نسبة البطالة بين البالغين من الاهالي.
  - الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل.

وقد تم تشخيص أسباب عمالة الأطفال في العراق<sup>4</sup> على شكل سلسلة متصلة تبدأ الحلقة الاولى بها من الفساد المستشري الذي ادى إلى:

<sup>3</sup> حمد فخري حمد عزام ومرام ابراهيم المواجهه، "حكم عمالة الأطفال في الفقه الاسلامي"، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، المجلد الرابع، العدد 3، 2008، ص205.



## أوراق سياسات في عمالة الاطفال

- الحروب والارهاب ← كان نتيجته فقدان الاهل
- نظام مدرسي متخلف ← ادى إلى التسرب المدرسي ← رافقها ضغوطات أسرية
- عدم وجود تشريعات لحماية حقوق الطفل ← نجم عنه فقر مستمر

كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى عمالة الأطفال في العراق.

### 2- اشكال عمل الأطفال

يشارك الأطفال الذكور والاناث في العمل ولا يقتصر ذلك على فئة محددة منهم ولكن بنسب متباينة بينهم. يوجد العديد من الأعمال التي يمارسها الأطفال والتي تختلف حسب الجهة والمدة الزمنية التي يقضونها في العمل كالعامل لفترات متواصلة او العمل الموسمي كعمل طلبية المدارس في العطلة الصيفية والعمل في الأعمال الزراعية أو العمل لساعات معينة، وقد يكون العمل بعلم العائلة والاشترك معهم او قد يكون عمل الأطفال مع الاقارب والاصدقاء، أو أن يعمل الطفل بمفرده كما في عمل اطفال الشوارع لبيع المواد الغذائية ومواد التنظيف وفي غسل السيارات والحماله وبيع الماء كما يحدث في المقابر او التسول عن طريق مكاتب التسول.

### 3- المخاطر الناتجة جراء عمل الأطفال<sup>5</sup>

- تعرض الأطفال إلى العنف الجنسي والاعتصاب خصوصا في الأعمال المعزولة عن نظر الناس كالعامل في المنازل التي تعد من الأعمال الاكثر مخاطرة.
- الاماكن الصناعية الملوثة والتي تعرضهم إلى الأبخرة واستنشاق الغازات السامة التي تضر بصحتهم.
- استغلال الأطفال في تجارة المخدرات والمواد الممنوعة مما يعرضهم إلى العقوبات والاحكام القضائية.
- استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة مما يعرضه للقتل والاعاقة.
- التأثير في سلوك الطفل واخلاقه والكلام البذي الذي يسمعه من الشارع او من الاشخاص الذين يعمل معهم.

<sup>4</sup> Hawraa F. Al-Tae, *Child Labor in Iraq*, Arizona State University, 2011, P49.

<sup>5</sup> سميرة عبد الحسين كاظم، "عمالة الأطفال في العراق الأسباب والحلول"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد الثلاثون، ص 167.



## أوراق سياسات في عمالة الاطفال

- فقدان فرصة التعليم.
- عدم امتلاك الطفل للمهارات الاساسية العملية والاجتماعية والسياسية.
- الأمراض التي يتعرض لها الطفل جراء تواجده في بيئة عمل لا توائم التركيب الجسمي له.
- النظرة الاجتماعية القاسية التي يتعرض لها الطفل عندما يكبر.
- استغلال اصحاب العمل للأطفال وتشغيلهم بأجور متدنية وفي بعض الاحيان يمتنع صاحب العمل عن اعطاءهم مستحقاتهم.
- تعرضه لحوادث الطرق.
- صعوبة السيطرة على سلوك الطفل من الاسرة وعدم الاخذ بالنصائح التي يوجهونها له مما يخلق منه شخص متمرّد وشاذ.

ولغرض الوقوف على حجم هذه الظاهرة نجد من الضروري الاستعانة بعدد من الاحصاءات المتوفرة وبما يساعد على فهم الظاهرة في إطار الحالة العراقية.

لابد من القول اولاً بأن ظاهرة عمالة الأطفال في العراق قد برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينيات والتي ارتبطت بفترة العقوبات الاقتصادية (1990-2003) التي فرضت على العراق. ومن تداعيات ذلك هو الوضع الاقتصادي الصعب وتدهور الحالة المعيشية لأغلب العوائل مما اضطر البعض بالتالي إلى تشغيل الأطفال لتسديد جزء من المتطلبات المعيشية للعائلة.

وترسم لنا الاحصاءات صورة تتمثل في ازدياد حجم الظاهرة بعد 2003 بحيث بلغت نسبة الأطفال العاملين من سن (6-14) (4%) في عام 2004 لترتفع إلى (11%) في عام 2006. وشمل ذلك كلا الجنسين حيث ارتفعت نسبة عمالة الأطفال للأولاد من (6.2%) في عام 2004 إلى 11% في عام 2006، فيما ارتفعت عمالة البنات من (1.2%) في عام 2004 إلى (9.2%) في عام 2006.

ومن الملاحظ أن النسبة الأعلى قد تركزت في المناطق الريفية إذ ارتفعت النسبة من (7.6%) في عام 2004 إلى (18.1%) في عام 2006. أما ضواحي المدن فقد ازدادت النسبة من (2.3%) في عام 2004 إلى (5.2%) في عام 2006. وسجلت محافظة بابل أعلى نسبة على المحافظات العراقية إذ بلغت (10.8%) في عام 2004 لترتفع إلى (21.7%) في عام 2006، تلتها محافظة النجف إذ ارتفعت نسبة عمالة الأطفال من (8.8%) في عام 2004 إلى (13.4%) في عام



## أوراق سياسات في عمالة الاطفال

2006، وبعدها محافظة صلاح الدين ارتفعت النسبة من (8.2%) في عام 2004 إلى (18.1%)<sup>6</sup>، وازداد الحال سوءاً حتى عام 2007 وبرز حالة الطائفية وتهجير بعض العوائل من مناطق سكناهم وفقدانهم مصادر معيشتهم.

ومن الملاحظ أيضاً أن عمالة الأطفال قد انتشرت بعد دخول داعش في عام 2014 واحتلال بعض المحافظات العراقية وتهجير السكان منها ليخسروا ممتلكاتهم وأماكن سكنهم وأحياناً المعيل، مما جعلهم ينتقلون إلى مناطق أكثر اماناً ويعتمدوا على عمل الأطفال للحصول على ابسط مستويات المعيشة. فيما تشير الأرقام المتوفرة إلى أن عمالة الأطفال في العراق في عام 2008 كانت (5.8%)، ولكنها انخفضت في عام 2014 إلى (2.9%) ثم لتعود لترتفع إلى (5.4%) في عام 2016.

إن النسبة الواردة في أعلاه جاءت متوافقة مع نسب التسرب المدرسي للمرحلة الابتدائية إذ بلغت في العام الدراسي (2016-2017) حوالي (4.353%) وللعام الدراسي (2017-2018) (4.708%)، فضلاً عن التسرب الحاصل في المرحلة المتوسطة. وقد تعذر تعزيز ذلك بالبيانات للدراسة المتوسطة لعدم توفرها.

وتشير بيانات مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008 والواردة في الجدول (3) ان محافظة بابل تصدرت المحافظات العراقية في نسبة عمالة الأطفال إذ بلغت للعامين (2006، 2008) (14.2%، 11.5%) فيما جاءت محافظة ذي قار في ذيل القائمة بنسبة ثابتة بلغت (1.3%) للعامين المذكورين في اعلاه.

ومن المفيد القول بأن التذبذب في نسب عمالة الأطفال في العراق والنسب بين المحافظات قد يعود بالدرجة الأساس إلى الافتقار إلى احصائيات دقيقة ومن بين أسباب ذلك إنكار أصحاب العمل والآباء لعمل الأطفال واخفاءهم لحظة وصول فرق المسح الميدانية وتنقل الأطفال بين منطقة واخرى وعدم استقرارهم في مكان محدد كأطفال الشوارع، ولكن المشاهدات تدل بارتفاع النسبة بشكل أكبر مما يظهر في الاحصائيات الرسمية المعلنة والتي تختلف بدورها من جهة إلى جهة اخرى حيث أن بيانات وزارة التخطيط العراقية تجعل من

<sup>6</sup> تقرير عن واقع حماية الطفل في العراق، اعداد سكرتارية رسم سياسة حماية الطفل في العراق، مكتب هيئة رعاية الطفولة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2011، ص 21.



## أوراق سياسات في عمالة الاطفال

حجم الظاهرة في العراق في مستوى متدن عند المقارنة مع معدل عمالة الأطفال في الدول العربية والبالغة (10.3%) في عام 2016.<sup>7</sup>

### ثالثا: تقييم المعالجات الحالية وفرص تحسينها

#### 1- المعالجات الحالية

اتسمت الاجراءات التي اتخذت للحد من عمالة الأطفال في العراق بكونها لم تكن بالقدر الكافي لمواجهة حجم الظاهرة سواء من حيث قلة الدعم المالي او اقتصرها على مناطق محددة.

واحد من البرنامج المنفذة هو للحد من عمالة الأطفال والتسرب المدرسي والتي جاءت من ضمن مبادرة<sup>8</sup> لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في عام 2018 تحت مسمى البرنامج التجريبي للإعانات النقدية المشروطة بالتعليم والصحة في منطقة الصدر (2) في بغداد بالتعاون مع كل وزارات الصحة والتربية والتخطيط والبنك الدولي ومنظمة الطفولة العالمية (اليونيسف)، وحددت الفترة الزمنية للبرنامج بسنتين. يتضمن على برنامج الكتروني حديث لمتابعة انتظام اطفال العوائل المتعاقد معهم في الدراسة وكذلك الانتظام في متابعة الحوامل واللقاحات الدورية ويهدف البرنامج إلى مكافحة الامية واعادة الأطفال المتسربين من الدراسة بأعمار (9-14) سنة.

يخصص البرنامج لكل طفل ملتزم بالدراسة مبلغ (15) ألف دينار شهريا والام الحامل (10) ألف دينار شهريا، لضمان تحقيق التعافي والاستقرار ومستوى تعليم متواصل لتلك الاسر لكسر حلقة توارث الفقر عبر الاجيال وتخفيف فقر الأطفال.

#### 2- مقترحات لتحسين المعالجات الحالية

- توسيع العمل في مبادرة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المذكورة اعلاه لتشمل مناطق اخرى في بغداد والمحافظات والتركيز على المناطق الفقيرة ذات الكثافة السكانية العالية.

<sup>7</sup> Global estimates of child labour: Results and trends, 2012-2016, International Labour Office (ILO), Geneva, 2017, p20.

<sup>8</sup> التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة، (انتصار ارادة وطن)، العراق، 2019، ص36.



## أوراق سياسات في عمالة الاطفال

- تطبيق نظام حماية اجتماعية فعال لتأمين الحياة الكريمة للطفل وعائلته.
- إنشاء مراكز متخصصة لرعاية الأطفال في كل محافظة لتلبية احتياجاتهم وتعليمهم وتدريبهم للمهن والحرف وكشف المواهب المتميزة للأطفال ويدرار من قبل مجموعة من الوزارات كالتربية والعمل والصحة والشباب والرياضة والرعاية الاجتماعية.
- اتباع نظام التعليم الالزامي للمراحل الدراسية الابتدائية وتطوير النظام التدريسي والاسلوب المتبع بما يجعله جاذب للطفل.
- اعتماد مجانية التعليم بتوزيع الكتب والقرطاسية للطلبة والملابس المدرسية الشتوية والصيفية وتوزيع التغذية المدرسية عليهم وتوفير باصات لنقلهم إلى اماكن سكناهم.
- تنشيط دور منظمات المجتمع المدني والاعلام للتوعية بمخاطر تشغيل الأطفال.
- تشكيل فريق عمل من جامعات العراق بأقسامها المتخصصة والدوائر المعنية لإجراء مسح ميداني لعمالة الأطفال لتنظيم بيانات احصائية دقيقة.
- اجراء دراسات وابحاث يشترك فيها فريق عمل متخصص في الشأن الاقتصادي والاجتماعي لعلاج هذه الظاهرة.

### تنويه

تتقدم الباحثة بالشكر إلى قسم عمل النجف الاتحادي، شعبة التفتيش، لتعاونه في توفير بعض متطلبات هذه الورقة.

كما تود الباحثة أن تقدم شكرها لهيئة تحرير شبكة الاقتصاديين العراقيين لمراجعتها البحث وملاحظاتها القيمة ولدعمها المستمر للباحثين الاقتصاديين العراقيين.

(\* أستاذ مساعد في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة

9 كانون الأول/ديسمبر 2020

### الملاحق

#### جدول (1) عمالة الأطفال في العراق



## أوراق سياسات في عمالة الاطفال

النسبة %	السنة
4	2004
11	2006
5.8	2008
2.9	2014
5.4	2016
5	2018

المصدر:

- السنوات (2004، 2006)، تقرير واقع حماية الطفل في العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.  
- بقية السنوات، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات التشغيل والبطالة للأعوام (2008، 2016، 2018-2019).

جدول (2) اعداد الطلبة الموجودين والتاركين لمرحلة الابتدائية ونسبة التسرب للأعوام الدراسية (2014-2015) – (2018-2019)

السنة الدراسية	عدد طلبة الابتدائية الموجودين	عدد طلبة الابتدائية التاركين	مجموع الطلبة الموجودين + التاركين	نسبة التسرب
2014-2015	4283044	72355	2087166	3.467
2015-2016	4997052	109883	2524060	4.353
2016-2017	5473997	126694	2690892	4.708
2017-2018	6197876	131368	6329244	2.07
2018-2019	6501053	127891	3212768	3.98

- المصدر وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات التعليم.  
- نسب التسرب احتسبت من قبل الباحثة بالاعتماد على الاعمدة (2،3،4).

جدول (3) عمالة الأطفال للأعمار المحصورة بين (6-14) في العراق حسب المحافظات

المحافظة	عام 2006	عام 2008
نينوى	4.4	3.5
كركوك	13.0	6.0



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق سياسات في عمالة الاطفال

ديالى	2.3	3.4
الانبار	-	5.9
بغداد	2.0	8.2
بابل	14.2	11.5
كربلاء	1.9	4.6
واسط	9.9	9.9
صلاح الدين	8.5	11.7
النجف	2.5	4.2
القادسية	3.7	10.9
المثنى	4.4	3.6
ذي قار	1.3	1.3
ميسان	4.9	3.4
البصرة	1.7	3.4
اقليم كردستان		
دهوك	-	1.4
اربيل	-	3.1
السليمانية	2.4	3.9
مج	5.3	5.8

المصدر: نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008 علما أن الاحصائيات لسنة معينة تختلف من جهة اصدار إلى اخرى، أي عدم وجود احصائيات موحدة مما يشير إلى عدم دقة البيانات الاحصائية.

#### المصادر

عمل الأطفال في الدول العربية دراسة نوعية وكمية، جامعة الدول العربية وآخرون، ط1، 2019، ص26.

قاعدة التشريعات العراقية، مجلس القضاء الاعلى، جمهورية العراق، على الموقع الالكتروني:

<https://www.hjc.iq/>

تقرير عن واقع حماية الطفل في العراق، اعداد سكرتارية رسم سياسة حماية الطفل في العراق، مكتب هيئة رعاية الطفولة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2011، ص 21.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

## أوراق سياسات في عمالة الاطفال

*Global estimates of child labour: Results and trends, 2012-2016*, International Labour Office (ILO), Geneva, 2017, p20.

يمكن الرجوع إلى هذا المصدر باستخدام هذا الرابط:

[https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/publication/wcms\\_575499.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/publication/wcms_575499.pdf)

حمد فخري حمد عزام ومرام ابراهيم المواجهه، "حكم عمالة الأطفال في الفقه الاسلامي"، *المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية*، المجلد الرابع، العدد 3، 2008، ص205.

Hawraa F. Al-Tae, *Child Labor in Iraq*, Arizona State University, 2011, P49.

سميرة عبد الحسين كاظم، "عمالة الأطفال في العراق الأسباب والحلول"، *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، العدد الثلاثون، ص167.

التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة، (انتصار ارادة وطن)، العراق، 2019، ص36.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 9 كانون اول 2020

<http://iraqieconomists.net/ar/>